١

نتائج ثلاثة عقود من تطبيق نموذج التنمية الرأسمالية في مصر[١]

لا شك أن تقدماً قد حدث فى عدد من المجالات خلال العقود الثلاثة الماضية . ومن أبرز صور هذا التقدم ازدياد العمر المتوقع عند الميلاد ، وانخفاض نسبة الأمية ، وازدياد مساحة الأراضى الصحراوية المستصلحة والمستزرعة ، وإنشاء عدد من المصانع الجديدة لاسيما فى المدن الصناعية الجديدة ، وتطوير البنية الأساسية فى مجال الطرق والكبارى والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحى . لكن التقدم كان فى مجمله محدوداً ، كما كانت تكلفته باهظة .

فأما عن محدودية التقدم ، فمن الملاحظ أن ما جرى من تقدم قد انحصر فى مجالات قليلة العدد . كما أن محدودية ما حدث من تقدم فى بعض المجالات تتجلى بوضوح إذا ما تحول النظر من "التقدم الإجمالى" إلى "التقدم الصافى" . فالتوسع فى استصلاح الأراضى الصحراوية قابله استقطاع وإتلاف كبيرين فى الرقعة الزراعية القديمة والتى تتميز عن الأراضى الجديدة بارتفاع جودتها وإنتاجيتها ، بما يجعل الإضافة الصافية للمساحة المتزرعة محدودة . وما أنشئ من مصانع جديدة فى إطار القطاع الخاص قابلة إهمال وتراجع كبيرين فى المصانع التابعة للقطاع العام ، بما يجعل الإضافة الصافية فى مجال التصنيع ضئيلة للغاية . والتحسن فى مجال المياه والصرف الصحى قابلة

(١) الجزء الأكبر من مادة هذا القسم عبارة عن صياغة محدثة ومنقحة للدراسة التى قدمها المؤلف إلى المؤتمر العلمى السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الذى عقد فى القاهرة فى ٢٨ ــ ٣٠ مايو ٢٠٠٥ ، وعنوانها " نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر فى ضوء نتائج تطبيقه " .

ازدياد كبير فى معدلات تلوث المياه والهواء والتربة ، بما يضعف كثيراً من الأثر الإيجابى لهذا التحسن على صحة المصريين .

أضف إلى ما تقدم أن ما تحقق من تقدم محدود فى بعض المجالات كان باهظ التكلفة . ومن مؤشرات ذلك التضخم الكبير للإنفاق العام وازدياد عجز الموازنة العامة للدولة ، ووصول الدين العام — خاصة الشق المحلى منه — إلى مستويات بالغة الارتفاع ، وامتداد أعباء خدمة هذا الدين لسنوات طويلة قادمة . ولعل الفساد هو أبرز العوامل التى أسهمت فى ارتفاع التكاليف . فالطرق أو الكبارى الجديدة مثلاً لا تلبث أن تحتاج إلى صيانة وترميم بعد فترة قصيرة من إنشائها ، وذلك لانحراف مواصفاتها عن المواصفات القياسية المفترضة ، ولتجاهل بعض المسئولين هذا الانحراف عند التسليم النهائى للمشروعات مقابل ما يحصلون عليه من رشاوى . وعندما يترافق الفساد مع قلة الكفاءة وتواضع مستوى الأداء ، كما هو شائع فى مصر ، لابد أن تشهد تكاليف إقامة وتسيير الكثير من المرافق ارتفاعاً كبيراً . وليس من الصعب إدراك مضار هذا الارتفاع فى التكلفة . فهو يضعف من قدرة المنتجات المصرية على منافسة المنتجات الأجنبية فى السوق المصرى وخارجه . كما أنه يمثل إهداراً لموارد نادرة كانت ستضيف إلى رخاء المصريين ورفاهتهم إذا ما أحسن استخدامها . ولكن الاستخدام الأفضل للموارد يتطلب نوعاً مختلفاً من التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى ونمطاً مختلفاً للحياة السياسية ، لم يوفرهما نموذج التنمية الرأسمالية فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر فى العقود الثلاثة الماضية .

انحصر التقدم فى مجالات معدودة ، كما كان التقدم ذاته محدوداً فى نطاقه وفى معدلاته . ورافق هذا التقدم تراجع فى المجالات التى تحقق فيها أو فى غيرها من المجالات . وفى كل الأحوال تضافرت عوامل الفساد وضعف الكفاءة لترفع تكلفة ما تحقق من إنجاز — على محدوديته — رفعاً كبيراً .

غير أن الاختبار الحقيقى لنموذج التنمية الرأسمالية على المدى الطويل لا يمكن أن يتمثل فيما إذا كان قد حدث تقدم من عدمه نتيجة لتطبيق سياسات هذا النموذج . وإنما يتمثل الاختبار الحقيقى لنموذج جاوزت فترة تطبيقه ثلاثين عاماً فيما إذا كانت المحصلة النهائية لما أنفق من موارد ضخمة ولما تحمله المجتمع المصرى من أعباء باهظة طوال هذه الفترة هى انعتاق مصر من أسر التخلف وتمكنها من الإقلاع والانطلاق فى آفاق التقدم الرحيبة ، مثلما استطاعت دول أخرى أن تحقق ذلك فى فترة زمنية مقاربة .

وليس من العسير البرهنة على أن نموذج التنمية الرأسمالية قد فشل فى اجتياز هذا الاختبار . والأدلة على ذلك كثيرة ، وقد تعرضنا لها بشكل مفصل فى الفصول السابقة . وسوف أقدم عرضاً موجزاً لهذه الأدلة من خلال مجموعة من المؤشرات المتصلة بتسعة مجالات أساسية ، هى : النمو الاقتصادى والتصنيع والتشغيل وتوزيع الدخول ومستوى الفقر والتضخم والمديونية العمومية ومركز الجنيه المصرى ومستوى الخدمات العامة وحرية الإرادة أو التبعية .

المجال الأول : النمو الاقتصادى:

تشير البيانات المتاحة من مصادر متعددة إلى تراجع معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ) بالأسعار الثابتة على النحو التالى[1] :

١٩٧٥ ــ ١٩٨٠	٩,٤%
١٩٨٠ ــ ١٩٩٠	٥,٤%

(١) المعدل السنوى المتوسط لنمو الناتج المحلى الإجمالى للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ من تقرير وحدة معلومات الايكونوميست عن الاقتصاد المصرى :

Economist Intelligence Unit(EIU), Egypt-Country Profile 2004, London, 2004

وللفترتين التاليتين من :

World Bank, 2003 World Development Indicators, World Bank, Washington D.C., 2003

وللفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤ (٢٠٠١/٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٣) من : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٢٠٠٢/٢٠٠١ ــ ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

١٩٩٠ ــ ٢٠٠١	٤,٥%
٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤	٣,٦%

وإذا ما تقبلنا هذه الأرقام على علاتها بالرغم مما هو معروف عن ميل المصدر الأصلى لها ، وهو وزارة التخطيط إلى تضخيم الإنجازات التنموية ، فإننا نلحظ أنه بعد الارتفاع الملحوظ فى النمو فى النصف الثانى من السبعينات تحت تأثير الفورة النفطية والتدفق الكبير للموارد الخارجية عقب إعلان سياسة الانفتاح ، انخفض معدل النمو إلى ما يقرب من النصف فى الثمانينات (٥,٤%) ، ثم استمر فى الانخفاض إلى ٤,٥% فى التسعينات ، ثم إلى ٣,٦% فى الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤ . وكما يظهر من جدول (١) ، فإن معدل النمو فى ن.م.أ قد سجل مستويات شديدة الانخفاض فى بعض السنوات ، مثلا ٣,٩% فى ١٩٨٧/٨٦ عقب انهيار أسعار النفط وتأزم مشكلة المديونية الخارجية و١,٩% فى ١٩٩٢/٩١إبان تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف . كما شهدت السنوات الخمس (١٩٩٩/٩٨ ــ ٢٠٠٣/٢٠٠٢) انخفاضاً متواصلاً فى معدل النمو الاقتصادى : من٦,١% فى ١٩٩٩/٩٨ إلى ٥,٤% فى ٢٠٠٠/٩٩، ثم إلى ٣,٥% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ثم إلى ٣,٢% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ثم إلى ٢,٤% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢[1].

ولكن طبقاً لوحدة معلومات الايكونوميست وتقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى تقدر المصادر المستقلة أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى قد هبط إلى ١,٥% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ وإلى ١,٨% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وربما يكون قد ارتفع إلى ٢,٨% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (مقابل ٤,٤% حسب وزارة التخطيط)[2] .

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة ١٩٧٥ــ ٢٠٠١ تمكنت ماليزيا من مضاعفة ناتجها (ن.م.أ. بالأسعار الثابتة) أكثر قليلاً من ٥ مرات ، وتمكنت كوريا الجنوبية من مضاعفة ناتجها ٦ مرات ، وتمكنت الصين من مضاعفة ناتجها أكثر من ٩ مرات ،

(١) راجع موقع وزارة التخطيط على الإنترنت : www.mop.gov.eg.

(2) US Embassy in Cairo,Egypt – Economic Trends Report, Sept.2003.

بينما لم تتمكن مصر من مضاعفة ناتجها سوى بما يزيد قليلاً على ٤ مرات ، وهو ما يقرب من أداء الهند خلال تلك الفترة[١] .

ومما يسترعى الانتباه أنه بينما كان إجمالى الموارد من النقد الأجنبى والدين العام المحلى يتحركان حول اتجاه عام صاعد ، فإن معدل نمو ن.م.أ . كان يتقلب حول اتجاه عام هابط . ومعنى هذا أن الفترة موضع الاهتمام قد شهدت علاقة عكسية (ارتباط سالب) بين كل من إجمالى موارد النقد الأجنبى والدين العام المحلى وبين معدل نمو ن.م.أ[٢] . وهذه العلاقة الغريبة تؤكد أن أولويات استخدام الموارد الضخمة التى أتيحت لمصر من الصادرات السلعية والخدمية وتحويلات العاملين فى الخارج والمعونات الأجنبية كانت مختلة ، بمعنى أنها لم تصب بالدرجة الأولى فى خانة الإنتاج . كما أن هذه العلاقة تؤكد أيضاً ما سبق ذكره ، وهو أن تكلفة ما تحقق من نمو كانت باهظة ، بمعنى أن كفاءة استخدام الموارد كانت جد منخفضة .

وعموماً إذا كان المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى حدود ٤,٥% سنوياً على أحسن التقديرات خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٣[٣] ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل النمو السكانى خلال الفترة موضع الاهتمام قد بلغ ٢,٣% سنويا[٤] ، فمعنى ذلك أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى كان فى حدود ٢,٢% سنوياً خلال تلك الفترة . ولكن إذا افترضنا أن معدل نمو الناتج متحيز لأعلى بنسبة ٣٠% ، فإن المعدل الأكثر واقعية

---

(١) حسب عدد مرات تضاعف ن.م.أ. بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ من بيانات البنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ على (CD-ROM) .

(٢) معامل الارتباط بين معدل نمو ن.م.أ وبين الدين العام المحلى بلغ ــ٠,٣ ، بينما بلغ معامل الارتباط بين معدل نمو ن.م.أ وبين إجمالى موارد النقد الأجنبى ــ ٠,٦ .

(٣) طبقاً لبيانات البنك الدولى (مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ علىCD-ROM) كان المتوسط السنوى للفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠١ ٥,٢% ، وطبقاً لبيانات وزارة التخطيط كان السنوى للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٣ فى حدود ٣,٦% .

(٤) هذا هو المتوسط السنوى المحسوب من بيانات السكان الواردة فى البنك الدولى ، المرجع السابق .

للنمو فى ن.م.أ. يهبط إلى ٣,٢% ، ويهبط معه معدل نمو نصيب الفرد إلى ٠,٩% ![1].

نمو اقتصادى محدود ومتناقص ، مع تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى .

ولاشك فى أن التواضع والتراجع فى معدل الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية فى تفسير هذا الأداء بالغ الضعف فى مجال النمو الاقتصادى . فطبقاً لبيانات وزارة التخطيط المعروضة فى جدول (١) ، انخفض معدل الاستثمار المحلى الإجمالى من حوالى ٢٨% فى السبعينات والثمانينات إلى حوالى ٢٠% فى التسعينات ، ثم إلى ١٦% فى مارس ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٣/٢٠٠٤ . ومعنى ذلك أن معدل الاستثمار المحلى الإجمالى فى السنوات الأخيرة لم يزد إلا قليلاً على نصف مستواه فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين . وبعد ما كان الاستثمار المحلى الإجمالى يزيد بنحو ٨% سنوياً فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ ، فإنه أخذ فى التناقص بمعدل ٦,٥% سنوياً فى الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩١ . وبرغم تزايد الاستثمار المحلى الإجمالى فى الفترة اللاحقة ١٩٩١ ــ ٢٠٠١ بمعدل يقرب من ٥% سنوياً ، فإن المتوسط العام لتزايد الاستثمار المحلى الإجمالى طوال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ كان فى حدود ١% سنوياً[2] .

(١) لا تعتبر النسبة المفترضة لتحيز تقديرات التخطيط لمعدل نمو ن.م.أ.(٣٠%) نسبة مرتفعة . فمقارنة تقديرات التخطيط وتقديرات البنك الدولى للفترة ١٩٨٢/٨١ ــ ١٩٨٧/٨٦ تظهر نسبة تحيز ٤٠% ، وذلك حسبما جاء فى :

Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth – Egypt and Turkey, Oxford U.P for The World Bank. 1991. p.5.

وتشير تقديراتى للفترة ذاتها إلى نسبة تحيز أعلى بكثير ، حيث تنقلب إشارة معدل النمو من موجب إلى سالب . راجع : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى وسياسات الإصلاح ، مركز البحوث العربية، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٦ . كما تشير مقارنة معدل النمو للسنوات من ٢٠٠٢/٠١ إلى ٢٠٠٤/٠٣ إلى تحيز المعدل المتوسط لنمو ن.م.أ حسب بيانات التخطيط بنسبة ٣٩% ، بالقياس إلى تقديرات عدد من الجهات المستقلة للمزيد حول هذه المسألة ، راجع الفصل الرابع .

(٢) المتوسطات المشار إليها فى هذه الفقرة محسوبة من بيانات البنك الدولى التى وردت فى مؤشرات التنمية الدولية للعام ٢٠٠٣ على CD-ROM .

ويتضح التواضع الشديد فى معدل الاستثمار المحلى الإجمالى المتحقق مؤخراً فى مصر عند مقارنته بالمعدلات المناظرة التى تحققت فى عدد من الدول الأخرى كما هو مبين فى جدول (٢) . ففى عام ٢٠٠١ ، كان معدل الاستثمار المحلى الإجمالى ١٥% فى مصر ، مقابل ٣٨% فى الصين ، و٢٩% فى ماليزيا ، و٢٧% فى كوريا الجنوبية ، و٢٣% فى الهند . لاحظ أن مصر كانت تحقق فى ١٩٧٥ معدلاً للاستثمار أعلى من دول المقارنة الأربع . وبينما استطاعت هذه الدول (عدا الهند) أن ترفع معدل استثمارها بما يتراوح بين أربع وثمان نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ ، فإن معدل الاستثمار فى مصر فى ٢٠٠١ أصبح أقل قليلاً من نصف مستواه فى ١٩٧٥. وكما هو معروف فإن الاستثمار الإجمالى يشتمل على عنصرين : أولهما الاستثمار الذى يوجه لبناء طاقات إنتاجية جديدة ، وثانيهما الاستثمار الذى يخصص لتعويض المستهلك من الطاقات الإنتاجية القائمة . ولما كانت العبرة فى نهاية المطاف هى بالإضافة الصافية لرأس مال المجتمع ، فإن استبعاد الاستهلاك فى رأس المال الثابت وهو ٩,٦% من ن.م.أ فى ٢٠٠١[1] ، ينتهى بنا إلى أن معدل الاستثمار المحلى الصافى لم يزد على ٥,٤% فى تلك السنة ! .

(١) البنك الدولى ، المرجع السابق .

obeikandl.com

جدول (١): معدلات النمو الاقتصادى والاستثمار والنمو الصناعى وتطور نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى (ن.م.أ)

(سنوات وفترات مختارة)

السنة / الفترة	معدل نمو ن.م.أ	معدل الاستثمار المحلى الإجمالى	معدل نمو ناتج الصناعة	نصيب الصناعة فى ن.م.أ
١٩٧٤ــ ١٩٨١		%٢٧,٢		
١٩٧٦	%٩,٢		%٦,٨	%١٧,٥
١٩٨٣/٨٢	%٦,٣		%٩,٨	%١٢,٧
٨٣/٨٢ ــ ١٩٨٧/٨٦		%٢٩,٤		
١٩٨٧/٨٦	%٣,٩		%٨,٤	%١٤,٣
١٩٩٢/٩١	%١,٩		%١,٥	%١٧,٩
٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١		%٢٧,٦		
١٩٩٧/٩٦	%٥,٣		%٨,٤	%١٧,٦
٩٨/٩٧ ــ ٢٠٠٢/٠١		%١٩,٣		
٢٠٠٣/٠٢ــ ٢٠٠٤/٠٣		%١٦		
٢٠٠٤/٠٣	%٤,٤		%٣,٥	%١٨,٩

المصادر والملاحظات:

- وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام١٩٦٠/٥٩ إلى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، الوزارة ، أغسطس ٢٠٠٠ ، وموقع الوزارة على الإنترنت www mop gov eg ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، الوزارة ، مارس ٢٠٠٤، والبنك المركزى المصرى ،النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر٢٠٠٣ .
- الصناعة تشمل الصناعات التحويلية والتعدين ، ولا تشمل البترول .

وكان وراء هذا التواضع والتراجع فى معدل الاستثمار تواضع وتراجع مناظرين فى معدل الادخار المحلى . فبعد ما كان معدل الادخار المحلى الإجمالى يناهز ١٤% فى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠ ، فإنه دار حول ١٢% فى الفترة ١٩٩١-٢٠٠١ ، ووصل

المعدل إلى ١٠,٤% فى ٢٠٠١ ، حسب بيانات البنك الدولى[١] . وبالنظر إلى المعدلات المقارنة للادخار المحلى الإجمالى فى جدول (٢) ، يتضح أن المعدل المصرى فى ٢٠٠١ كان أقل من ربع المعدل الذى حققته ماليزيا ، وكان فى حدود ربع المعدل الذى حققته الصين ، بينما كان أقل من نصف المعدل الكورى والهندى . وبينما استطاعت ثلاث من دول المقارنة (كوريا والصين وماليزيا) زيادة معدل ادخارها ما بين ٩ نقاط و٢٤ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠١ ، ولم تشذ عن ذلك سوى الهند التى لم يرتفع معدل ادخارها إلا بنحو ثلاث نقاط مئوية ، فإن المعدل المصرى للادخار فى ٢٠٠١ قد هبط بنحو نقطتين مئويتين بالقياس إلى ١٩٧٥ ، كما هبط بنحو ست نقاط مئوية بالقياس إلى ١٩٩٠ .

ويلاحظ من بيانات جدول (٢) أن معدل الاستثمار الإجمالى فى مصر فى سنة ٢٠٠١ كان أقل مما تحقق فى دول المقارنة الأربع فى سنة ١٩٩٠ بما يتراوح بين ٩ نقاط و٢٣ نقطة مئوية ، بل إنه كان أقل مما تحقق فى هذه الدول فى ١٩٧٥ بما يتراوح بين ٤ نقاط و١٨ نقطة مئوية . كما أن معدل الادخار المحلى الإجمالى المصرى فى سنة ٢٠٠١ كان يقل عما سجلته دول المقارنة الأربع فى سنة ١٩٩٠ بما يتراوح بين ١١ و٢٨ نقطة مئوية ، بل أنه كان يقل عما حققته هذه الدول فى ١٩٧٥ بما يتراوح بين ٨ نقاط و١٩ نقطة مئوية .

(١) البنك الدولى، المرجع السابق . لاحظ أنه طبقاً لوزارة التخطيط ، بلغ معدل الادخار المحلى الإجمالى١٤,٤% فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، كما كان يتوقع وصوله إلى ١٤,٩% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
راجع : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، الوزارة ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٤ .

جدول (٢): الأداء المقارن لمصر فى مجال الاستثمار والادخار والتصنيع

المتغير / الفترة	مصر	الصين	الهند	كوريا.ج	ماليزيا
معدل الاستثمار الإجمالى					
١٩٧٥	٣٣	٣٠	١٩	٢٩	٢٣
١٩٩٠	٢٩	٣٥	٢٤	٣٨	٣٢
٢٠٠١	١٥	٣٨	٢٣	٢٧	٢٩
معدل الادخار المحلى الإجمالى					
١٩٧٥	١٢	٣٠	١٨	٢٠	٢٣
١٩٩٠	١٦	٣٨	٢١	٣٧	٣٤
٢٠٠١	١٠	٤٠	٢١	٢٩	٤٧
معدل الادخار الأصيل					
٢٠٠١	٣,٣	٢٦,٦	١١,٨	١٩,١	١٨,٥
معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة					
١٩٧٠ ــ ١٩٨٠	٩,٤	٧,٨	٤,٥	١٥,٢	..
١٩٨٠ ــ ١٩٩٠	٣,٣	١١,١	٦,٩	١١,٤	٦,٨
١٩٩٠ ــ ٢٠٠١	٤,٦	١٣,١	٦,١	٦,٣	٨
نصيب الصناعة فى ن.م.أ					
١٩٧٥	٢٧	٤٥	٢٢	٣٣	٣٤
١٩٩٠	٢٩	٤٢	٢٨	٤٣	٤٢
٢٠٠١	٣٣	٥١	٢٦	٤١	٤٩

المصادر والملاحظات:

World Bank, World Development Report 1993 ,
World Bank, 2003 World Development Indicators, op cit.

قطاع الصناعة معرف هنا تعريفا واسعاً ، بحيث يشمل كل ما ليس زراعة أو خدمات .

.. = غير متاح

غير أن الضعف الحقيقى لمعدلات الادخار فى مصر لا يظهر بوضوح إلا عندما ننتقل من المفهوم التقليدى ، أى معدل الادخار المحلى الإجمالى ، إلى المفهوم الأحدث والأقدر على بيان الأداء الادخارى "الصافى" للمجتمع ، وهو معدل الادخار الأصيل . فالمعدل الأخير يأخذ فى الحسبان إهلاك رأس المال الثابت ومقابل استنفاد الموارد

الطبيعية والتلوث (بالخصم) ، ونسبة الإنفاق على التعليم (بالإضافة) . وبناء على هذا المفهوم ، يتضح من البيانات التي أوردها البنك الدولى فى هذا الشأن أن معدل الادخار الأصيل كان سالباً فى السنوات ١٩٧٩ ــ ١٩٨٦ التى شهدت معدلات عالية لاستخراج وتصدير البترول . وقد تراوح معدل الادخار الأصيل بين – ٢% و- ١٦% خلال تلك الفترة . ثم دار المعدل حول ١٠% فى السنوات ١٩٨٧ ــ ١٩٩٧ ، ثم أخذ فى التناقص فى السنوات اللاحقة حتى بلغ ٣,٤% فى سنة ٢٠٠١ ، وهو ذات المعدل الذى تحقق فى سنة ١٩٧٥[١] . وكما يتضح من جدول (٢) ، فإن معدل الادخار الأصيل الذى حققته مصر فى سنة ٢٠٠١ كان فى حدود ثمن ما تحقق فى الصين ، وسدس ما تحقق فى كوريا الجنوبية وماليزيا ، وأقل من ثلث المعدل الذى حققته الهند ! .

المجال الثانى : التصنيع:

حسب بيانات وزارة التخطيط ، ثمة تراجع ملحوظ فى معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعة (أى الصناعات التحويلية والتعدين ، بدون البترول) ، مما جعل نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى يدور حول مستوى شديد التواضع (حوالى ١٦%) خلال الجزء الأكبر من العقود الثلاثة الماضية . وكما يظهر من جدول (١) ، تراجع معدل النمو الصناعى من ٧% فى ١٩٧٦ إلى ٣,٥% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، أى أنه انخفض إلى النصف . وكانت هناك ذبذبات قوية فى هذا المعدل ، فقد اقترب من ١٠% فى ١٩٨٣/٨٢ ، ولكنه هبط إلى ١,٥% فى ١٩٩٢/٩١ .

(١) معدل الادخار الأصيل Genuine savings rate . وقد تعدلت التسمية مؤخراً إلى معدل الادخار الصافى المعدل Adjusted net savings rate . أنظر : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سبق ذكره . للمزيد حول هذا الموضوع أرجع إلى القسم (٥ ــ ٧) فى الفصل الخامس .

هبط نصيب الصناعة فى ن.م.أ بشكل ملحوظ فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين . وبرغم عودته إلى التزايد إلا أن مستواه فى٢٠٠٣/٢٠٠٤ (حوالى١٩%) لم يختلف عما كان عليه منذ ٣٦ سنة ، أى فى سنة ١٩٧٨/٦٧! .

وكما يتضح من جدول (٢) ، فإن معدل نمو القيمة المضافة فى قطاع الصناعة فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١ كان فى حدود ثلث المعدل المتحقق فى الصين ونصف المعدل المتحقق فى ماليزيا وحوالى ثلثى المعدل الذى حققته كوريا الجنوبية والهند . لاحظ أيضاً أنه حسب بيانات جدول (٢) انخفض معدل نمو الصناعة فى مصر فى الفترة ١٩٩٠ ــ ٢٠٠١ إلى أقل من نصف المعدل الذى تحقق فى الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ ، كما أنه أصبح أقل من المعدلات التى حققتها معظم دول المقارنة فى الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ .

أما فيما يتعلق بنصيب الصناعة (بالمعنى الواسع) فى ن.م.أ . فإن المستوى الذى بلغته مصر فى ٢٠٠١ كان فى حدود ثلثى المستوى المتحقق فى الصين وماليزيا ، وأربعة أخماس المستوى المتحقق فى كوريا الجنوبية ، بينما زاد على المستوى الذى حققته الهند ، وذلك غالباً لارتفاع حصة البترول فى مصر حسب التعريف الواسع للصناعة . وعموماً فإن نصيب الصناعة فى ن.م.أ فى مصر فى سنة ٢٠٠١ كان أقل من المستوى الذى تحقق فى كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا فى سنة ١٩٩٠ بنحو عشر نقاط مئوية ، بل أنه كان أقل مما تحقق فى الصين فى ١٩٧٥ ، وكان فى حدود ما حققته كل من كوريا الجنوبية وماليزيا فى تلك السنة .

ولا شك فى أن تراجع معدل نمو القيمة المضافة الصناعية وبقاء نصيب الصناعة فى ن.م.أ عند مستوى متواضع يرجع فى جانب منه إلى توجهات السياسات الانفتاحية وبرنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، وما انطوت عليه من انسحاب للدولة من مجال الاستثمار الإنتاجى ومن تحرير متسرع للتجارة ولحركات رؤوس الأموال

عبر الحدود[1] . فقد أدت هذه العوامل إلى تعريض الصناعة المصرية لمنافسة ضارية من قبل المنتجات الأجنبية لم يُستعد لمواجهتها على نحو جاد . كما أدت سياسة سعر الصرف التي ربطت الجنيه المصرى بالدولار إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقى للجنيه مما أدى إلى الإضرار بالمركز التنافسى للصادرات المصرية بوجه خاص والصناعة المصرية بوجه عام ، والانحياز نحو السلع غير القابلة للتجارة . وهو ما أدى إلى توقف التصنيع أو حتى إهدار التصنيع ، وذلك على ما سبق بيانه فى الفصل الرابع.

المجال الثالث : التشغيل:

اتجهت معدلات البطالة للتزايد منذ دخول مصر عصر الانفتاح الاقتصادى حتى الوقت الحاضر . فكما سبق بيانه فى الفصل الثامن وكما هو معروض بإيجاز فى جدول (٣) ازداد معدل البطالة فى ١٩٨٢/٨١ إلى ضعف مستواه فى ١٩٧٥ (من ٢,٥% إلى ٥,١%) ، ثم تضاعف مرة أخرى فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالقياس إلى مستواه فى ١٩٨٢/٨١ (بالازدياد من ٥,١% إلى ١٠%) . وعلى ذلك فقد أصبح معدل البطالة فى نهاية ثلاثة عقود من سياسات التنمية الرأسمالية أربعة أضعاف ما كان عليه عند بدايتها (١٠% مقابل ٢,٥%) .

وترتفع معدلات البطالة عن المتوسط العام ارتفاعاً كبيراً بين خريجى التعليم العالى بوجه خاص حيث تصل إلى ٤٠% بين الذكور ، و٥٠% بين الإناث منهم . وقد مثلت بطالة خريجى التعليم المتوسط نحو ٥٥% من إجمالى عدد المتعطلين فى ١٩٩٨ ، وزادت هذه النسبة إلى ٦٦,٣% فى ٢٠٠٤ . كما وصلت البطالة فى الشريحة العمرية ١٥ــ ٢٩ سنة إلى ٨٤% فى ١٩٩٨ ، وأغلب المتعطلين هم من الشباب الباحثين عن عمل لأول مرة ، أى من الداخلين الجدد إلى سوق العمل . وقد

(١) ثمة كتابات متعددة ناقدة للتسرع فى تحرير التجارة وللتخلى عن الدور التنموى للدولة من جانب كتاب لا يمكن وصفهم باليسارية أو التطرف ، حيث أن الكثيرين منهم قد لا يعترضون على النموذج الرأسمالى / الليبرالى من حيث المبدأ ، ولكنهم يعترضون على بعض الأساليب والسياسات وعلى سرعة التحولات فى بعض المجالات . وسوف نعرض لهذه الكتابات فى القسم (٣) .

زادت نسبة هؤلاء إلى إجمالى المتعطلين من ٨٢% فى ١٩٨٨ إلى ٩٢% فى ٢٠٠٤ . ويلاحظ أيضاً أن وطأة البطالة فى الحضر أشد من وطأتها فى الريف . ويجب أن يضاف إلى مشكلة التعطل مشكلة ضعف مستوى الأجور ومشكلة نقص التشغيل التى يقدر شيوعها بين ثلث ونصف قوة العمل[١] .

جدول (٣): تطور أعداد المتعطلين ومعدل البطالة: ١٩٧٥ــ٢٠٠٥/٠٤

السنة	١٩٧٥	١٩٨٢/٨١	١٩٩٢/٩١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤
عدد المتعطلين بالألف	٢٣٣	٥٧٠	١٣٣٩	١٨٩٢	٢١٢٥
معدل البطالة	٢,٥	٥,١	٩,٢	٩,٨	١٠

المصادر والملاحظات :

بيانات سنة ١٩٧٥ من مسح القوى العاملة بالعينة ، وبيانات السنوات الثلاث التالية من وزارة التخطيط وهى قريبة جداً من بيانات مسح القوى العاملة بالعينة ، وبيانات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مستمدة من وزارة التخطيط ، حيث أن نتائج مسح القوى العاملة بالعينة لهذه السنة غير متاحة بعد .

وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية .. ، مرجع سابق ، وموقع وزارة التخطيط على الإنترنت ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، مرجع سابق . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، نقلاً عن منظمة العمل الدولية (www ilo org) .

ومن المرجح أن التقديرات الرسمية لمعدل البطالة متحيزة إلى أدنى . فهذا ما يميل إليه معظم المراقبين لأوضاع الاقتصاد المصرى . وتذهب التقديرات غير الرسمية إلى أن معدل البطالة فى الوقت الراهن قد يتراوح ما بين ١٥% و٢٥% من قوة العمل ، أى ما بين ٣,١٠٥ مليون و٥,١٧٥ مليون متعطل[٢] ، مقابل نحو ٢ مليون متعطل فى التقدير الرسمى . وقد اتضح الابتعاد الكبير للتقديرات الرسمية لمعدل البطالة عن الواقع ،

(١) للمزيد من التفاصيل ، راجع الفصل الثامن ، القسم (٨ــ١) . نقص التشغيل=underemployment.

(٢) يمكن الرجوع إلى بعض التقديرات غير الرسمية لمعدل البطالة فى : السفارة الأمريكية بالقاهرة ، مرجع سابق ، وكذلك

US Embassy in Cairo, Investment Climate Report – Egypt, July 2004 (www.usembassy.egnet.net)

ووحدة معلومات الايكونوميست ، مرجع سابق ؛ وإبراهيم العيسوى ، **هموم اقتصادية مصرية** ، ميريت للنشر والمعلومات ،القاهرة ، ٢٠٠٤ ، المبحث الثالث من الفصل الثانى : "أدوار شركاء التنمية فى زيادة التشغيل فى مصر " .

عندما أعلنت الحكومة فى صيف ٢٠٠١ عن مجموعة برامج للتشغيل والتدريب . فقد تقدم إليها ٤,٤ مليون شخص ، أى ما يقرب من ٢٥% من قوة العمل . وحتى لو كان بين هؤلاء المتقدمين من يشغلون وظائف دائمة أو مؤقتة فى القطاع الخاص ، فلا شك أن الفجوة بين التقدير الرسمى والواقع ستظل واسعة بعد استبعادهم .

اتسع نطاق البطالة وتزايد العجز عن توفير فرص العمل على امتداد العقود الثلاثة الماضية

والاختلاف فى تقديرات معدل البطالة قد يرجع فى جانب منه إلى اختلاف التعاريف ، كما قد يرجع فى جانب آخر منه إلى قصور مسوح العمالة عن تغطية كل شرائح المتعطلين فى كل قطاعات الاقتصاد القومى . ففيما يتعلق بالتعاريف ، فإن تعريف "حالة البطالة" يتوقف على تعريف "حالة الشغل" ، وطبقا لمسح العمالة بالعينة فإن المشتغل هو الفرد الذى يزاول عملاً بأى من الأنشطة الاقتصادية لبعض الوقت (على الأقل ساعة واحدة) خلال فترة الاستبيان الزمنى القصير للبحث (أسبوع) ، سواء داخل منشآت أو خارجها[1] . وطبيعى أن هذا التعريف يميل إلى تضخيم عدد المشتغلين وتقليص عدد المتعطلين .

وفيما يتعلق بنطاق التغطية ، يرجح كثير من المراقبين عجز بحث العمالة بالعينة ، وكذلك التعداد العام للسكان أيضاً عن تغطية بعض أجزاء المجتمع أو الاقتصاد المصرى تغطية كاملة ، وبخاصة القطاع غير النظامى ، والذى قد يصل إلى ٣٠% من حجم النشاط الاقتصادى على ما سبق بيانه فى الفصل الأول[2] .

وأيا ما كان الخلاف بشأن التقدير الدقيق لمعدل البطالة ، فإن الأمر الواضح حتى استناداً إلى التقديرات الرسمية ذاتها هو أن مشكلة البطالة ضخمة ، وأنها مالت إلى

(١) ورد هذا التعريف فى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة لسنة ١٩٩٥، ولسنة ٢٠٠٤ .

(٢) راجع القسم (٨ ــ ١) للمزيد حول عيوب بيانات العمالة المتاحة من المصادر المختلفة .

التركز فى فئات عمرية شديدة الحساسية ، وأنها تفاقمت و لم تنفرج لا فى أعقاب التحول إلى الانفتاح فى بداية السبعينات ، ولا فى أعقاب تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى مطلع التسعينات . ومازالت المشكلة قائمة كقنبلة موقوتة تهدد بالانفجار فى أى وقت ، وذلك لما تفرزه من آثار اقتصادية وتداعيات اجتماعية وسياسية خطيرة .

وترتبط مشكلة البطالة بثلاثة أسباب رئيسية ليست منفصلة بأية حال عن نمط الرأسمالية التابعة الذى شهدته مصر فى الثلاثين عاماً الماضية . أولها : عجز نموذج التنمية الرأسمالية كما طبق فى مصر عن تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ، وذلك من جراء ضعف قدرة هذا النموذج على توليد معدلات عالية للادخار والاستثمار ، على ما سبق بيانه . وثانيها : أن ماتحقق من نمو كان ــ على ضعفه ــ نمواً بلا قدرة على توليد فرص عمل وفيرة . وتلك قضية متصلة بعجز النظام القائم عن بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على توليد تكنولوجيات ملائمة أو حتى تطويع التكنولوجيات الوافدة لظروف وفرة العمالة فى مصر ، بما يغنى البلاد عن الاعتماد المفرط على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة التى تتصف بندرة العمالة ، وبما يحد من التبعية التكنولوجية القائمة . وثالثها : أن تفاقم مشكلة البطالة متصل بالضرورة بطبيعة سياسات التنمية الرأسمالية التى تضمنت خصخصة شركات القطاع العام . وكما هو معروف فإن عمليات الخصخصة عادة ما يسبقها استغناء عن نسبة من العمالة بنظام المعاش المبكر . كما أنه عادة ما يتبع الخصخصة استغناء الملاك الجدد لشركات القطاع العام عن نسبة أخرى من العمالة وذلك بالرغم من تعهدهم بالحفاظ على العمالة القائمة عند شراء هذه الشركات . وكما سبق بيانه فى الفصل الثامن ، تقدر المصادر الرسمية عدد من خرجوا من القطاع العام بنظام المعاش المبكر بنحو ٢٠٥ ألف عامل[1] . ولكن طبقاً لمصادر عمالية قد يصل عدد من تم الاستغناء عنهم بنظام المعاش المبكر وبمعرفة الملاك الجدد لشركات القطاع العام إلى نحو نصف

(١) وزارة الاستثمار www.investment.gov.eg .

مليون عامل[1] . وهذا التقدير أقرب إلى ما ورد فى دراسة الجبالى عن التأمينات الاجتماعية ، حيث ذكر أن عدد المحالين للمعاش المبكر بلغ ٤٠٣ ألف عامل فى يونيو ٢٠٠٥[2].

والحق أن الاستغناء عن العمالة كان قائماً حتى من قبل الشروع فى الخصخصة . فقد شهد القطاع العام الصناعى تناقصاً فى عمالته من جراء عزوف الدولة عن تزويده بالاستثمارات بحجة أن الاستثمار الإنتاجى قد خرج من نطاق مسئوليتها ، ومع السماح بالتآكل الطبيعى للعمالة القائمة من خلال المرض أو العجز أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد ، دون إحلال عمالة جديدة محلها . وبغض النظر عن تقييمنا لسياسة تشغيل الخريجين فى الحكومة والقطاع العام ، فلا شك أن توقف هذه السياسة ، مع بطء التنمية ، قد أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة .

المجال الرابع : الفقر وتوزيع الدخل:

كيف تطورت نسبة الفقراء إلى جملة السكان فى سياق تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة للتنمية ؟ ثمة تقديرات متعددة ومتباينة لنسبة الفقراء فى مصر مما يجعل المقارنة بينها أمراً محفوفاً بالمخاطر . وكما سبق بيانه فى القسم (٨ ــ ٢) ، يرجع تباين هذه التقديرات فى المقام الأول إلى أمرين . أولهما : التباين فى تعريف مستوى الدخل أو الاستهلاك الذى يعتبر من يتمتع به أو بأقل منه فقيراً ، أى التباين فى تحديد خط الفقر . وثانيهما : التباين فى طرق تقدير نسبة الفقراء ، وفى الافتراضات التى تقوم عليها هذه الطرق .

وطبقاً للتقديرات الأرجح التى توصلت إليها فى جدول (١ ــ ٨) بالقسم (٨ــ٢) ، فقد تقلبت نسبة الفقراء حول خط اتجاه عام صاعد . إذ ارتفعت هذه النسبة فى بدايات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من ٣٨,٦% فى ١٩٧٥/٧٤ إلى

(١) جريدة العربى ، عدد ١٢ مارس ٢٠٠٥ .

(٢) عبد الفتاح الجبالى ، مستقبل نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٤٣,٤% في ١٩٨٢/٨١ . وقد تراجعت النسبة قليلاً إلى ٤١,٩% في ١٩٩١/٩٠ ، ولكنها لم تلبث أن تصاعدت مرة أخرى إلى ٤٧,٩% في ١٩٩٦/٩٥ ، أي بعد خمس سنوات من تطبيق برنامج التثبيت والتكيف . وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلى ٤٢,٦% في ٢٠٠٠/٩٩ ، إلا أنها تظل أعلى مما كانت عليه في ١٩٧٥/٧٤ بنحو أربع نقاط مئوية . ويقترب التقدير الأرجح لسنة ٢٠٠٠/٩٩ كثيراً من تقدير البنك الدولي لنسبة الفقراء في مصر في تلك السنة ، وذلك وفق خط الفقر المعرَّف بدولارين للفرد ، وهو ٤٣,٩% . ومن المرجح أن تكون نسبة الفقراء قد بلغت ٥٠% في ٢٠٠٥/٠٤ . والاتجاه لازدياد نسبة الفقراء على المستوى القومي ما بين ٢٠٠٠/٩٩ و٢٠٠٥/٠٤ واضح سواء تم الاستناد إلى ما اعتبرته تقديرات أرجح ، أم إلى التقديرات الواردة في تقارير التنمية البشرية المصرية ، حيث ارتفعت النسبة من ١٦,٧% إلى ١٩,٦% حسب خط الفقر المنخفض المعمول به في هذه التقارير .

وكما هو مبين في جدول (٨ــ٩) في الفصل الثامن ، كانت نسبة الفقراء بوجه عام أعلى في الريف عنها في الحضر . كما مالت الفجوة بين النسبتين إلى الاتساع عبر الزمن . ومن الملاحظ طبقاً للتقديرات الأرجح أن نسبة الفقراء قد تزايدت في الريف ، بينما اتجهت إلى التناقص في الحضر خلال الثلاثين عاماً من ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥/٠٤ . فقد زادت نسبة الفقراء في الريف من ٤٣% في ١٩٧٥ إلى حوالي ٥٠% وبقيت عند هذا المستوى في ٢٠٠٠/٩٩ أيضاً . ولكن يقدر أنها زادت إلى ٥٩% في ٢٠٠٥/٠٤ . أما في الحضر ، فيلاحظ ارتفاع نسبة الفقراء من ٣٣% في ١٩٧٥/٧٤ إلى ٣٧,٧% في ١٩٩١/٩٠ ، ثم إلى ٤٥% في ١٩٩٦/٩٥ . وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠% في ٩٩/ ٢٠٠٠ (!) ، ثم ارتفعت قليلاً إلى ٢١,٤% في ٢٠٠٥/٠٤ ، وهو ما يقل عن مستواها في ١٩٧٥/٧٤ بنحو ١٢ نقطة مئوية . وقد ازداد الفارق بين نسبة الفقراء في الريف ونسبة الفقراء في الحضر في ٢٠٠٥/٠٤ زيادة واضحة عما كان عليه الحال في ١٩٧٥/٧٤ . ويصل الفارق في ٢٠٠٥/٠٤ حسب التقديرات الأرجح إلى نحو ٣٨ نقطة مئوية ، مقابل ١٧ نقطة مئوية حسب تقديرات تقارير التنمية البشرية المصرية .

ولما كان نمو المناطق العشوائية من المصاحبات المعتادة لتزايد الفقر ، وإن لم يكن تواجد الفقر مقصوراً على هذه المناطق بالطبع ، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن عدد سكان العشوائيات فى سنة ٢٠٠٤ يقدرون بنحو ١٧,٧ مليون نسمة ، أى حوالى ٢٤% من إجمالى عدد سكان الجمهورية . وفيما يتعلق بالقاهرة الكبرى وحدها ، يقدر أن المساحة المشغولة بالإسكان العشوائى قد ازدادت من ٤٥,٦ كم٢ فى ١٩٧٧ إلى ١٣٧,٩ كم٢ فى ٢٠٠٠ ، أى أنها أصبحت ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى ١٩٧٧[١] .

عجز عن إحداث خفض ملموس فى نسبة الفقراء ، مع اتساع الفوارق بين الطبقات .

وفيما يتعلق بالتطور فى توزيع الدخل فى سياق التطور الرأسمالى فى مصر منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات ، فإن البيانات التى جمعناها بشأن عدد من المؤشرات التوزيعية ــ ومعظمها متاح فقط عن فترة ربع قرن من ١٩٧٥/٧٤ إلى ٢٠٠٠/٩٩ ــ والمعروضة فى جدول (٨ ــ ٦) فى الفصل الثامن تشير إلى ما يلى :

(١) انخفض معامل جينى ــ دليلاً على تحسن توزيع الإنفاق الاستهلاكى ــ من ٣٩ فى ١٩٧٥/٧٤ إلى ٣٠ فى ١٩٨٢/٨١ . ثم أخذ فى الازدياد بعد ذلك ــ دليلاً على اتساع الفوارق بين الشرائح الإنفاقية للسكان . فقد ارتفع المعامل إلى ٣٥ فى ١٩٩١/٩٠ وبعد انخفاضه إلى ٣٢ فى ١٩٩٦/٩٥ ، واصل المعامل ارتفاعه حتى بلغ ٣٨ فى ٢٠٠٠/٩٩ . أى أن مصر قد عادت فى نهاية القرن العشرين إلى درجة التركز فى توزيع الدخل (أو ــ بالدقة ــ الإنفاق

(١) تقدير عدد سكان العشوائيات ومساحة المناطق العشوائية من : معهد التخطيط القومى ، تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى ولمواجهة العشوائيات ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٨٢ ، يوليو ٢٠٠٤ ، ص ٦٤ . وعدد سكان الجمهورية فى ٢٠٠٤ هو ٧٣,٤ مليون نسمة ، نقلاً عن نشرة المكتب المرجعى للسكان :
Population Reference Bureau (PRB), 2004 World Population Datasheet, Washington August 2004 .

الاستهلاكى) ذاتها التى كانت قائمة قبل ٢٥ عاماً . ومن اللافت للنظر أن معامل جينى فى مصر فى ٩٩/ ٢٠٠٠ (٣٨) قد أصبح أعلى من نظيره فى بلاد مثل الهند وبنجلاديش (٣٢ فى السنة نفسها)[١] . وطبقاً لتقدير مبدئى لسنة ٢٠٠٤ ، انخفض معامل جينى قليلاً إلى ٣٥ ، أو بالأرجح فقد عاد المعامل إلى مستوى قريب مما كان عليه قبل ١٤ سنة ، أى فى ١٩٩١/٩٠ .

(٢) اتجه نصيب أفقر ٢٠% من السكان فى الإنفاق الاستهلاكى إلى التحسن ببطء حتى بلغ ٨,٦ % فى ١٩٩٦/٩٥ ، مقابل ٦% فى ١٩٧٥/٧٤ . ولكن هذا النصيب انخفض إلى ٧,٦% فى ٢٠٠٠/٩٩ دليلا على تدهور وضع أفقر خمس من السكان فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين . وبرغم تزايد هذا النصيب إلى ٨,٣% فى ٢٠٠٥/٠٤ إلا أنه كان أقل قليلاً من نظيره المتحقق من نحو عشر سنوات أى فى ١٩٩٦/٩٥ (٨,٦ %) .

وفيما يتعلق بنصيب أغنى ٢٠% من السكان ، فإنه سجل انخفاضاً ملحوظاً بين ١٩٧٥/٧٤ و١٩٨٢/٨١ (من ٤٧% إلى ٣٩%) ، ولكنه عاد إلى التزايد ما بين ١٩٨٢/٨١ و١٩٩١/٩٠ (من ٣٩% إلى ٤٣%) ، ثم نقص إلى ٣٨% فى ١٩٩٦/٩٥ . ولم يلبث أن عاد إلى الارتفاع مسجلاً فى ٢٠٠٠/٩٩ قيمة مقاربة للقيمة التى كان قد بلغها فى ١٩٧٥/٧٤ (٤٦% مقابل ٤٧% فى ١٩٧٥/٧٤) . ويقدر أن هذا النصيب قد انخفض بنقطة مئوية واحدة بين ٢٠٠٠/٩٩ و ٢٠٠٥/٠٤ .

(٣) وحيث أن سرعة التحسن أو التدهور فى الأنصبة قد تختلف بين أفقر ٢٠% وأغنى ٢٠% فى الفترة كلها أو فى بعض الفترات الجزئية ، فمن المهم متابعة التطور فى نسبة نصيب أغنى ٢٠% إلى نصيب أفقر ٢٠% من السكان . لقد انخفضت هذه النسبة من ٧,٨ إلى ٥,١ فيما بين ١٩٧٥/٧٤ و١٩٨٢/٨١ ، ثم عادت إلى التزايد إلى ٥,٧ فى ١٩٩١/٩٠ ، دليلاً على اتساع الفوارق .

---

(١) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ ، مرجع سبق ذكره ومعامل جينى معطى هنا كعدد مطلق حده الأدنى صفر وحده الأقصى ١٠٠ .

obeikandi.com

وبعد انخفاض هذه النسبة فى ١٩٩٦/٩٥ إلى ٤,٤ دليلاً على اتجاه الفجوة للضيق ، ارتفعت النسبة بشدة فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين مع زيادة نسبة نصيب أغنى ٢٠% إلى نصيب أفقر ٢٠% من ٤ إلى ٦,١ ، دليلاً على اتساع الفوارق بين الطبقات . وطبقاً للتقديرات المتاحة عن سنة ٢٠٠٥/٠٤ ، فإن هذه الفجوة قد انكمشت قليلاً إلى ٥,٤ .

(٤) وفيما يتعلق بالتوزيع الوظيفى للدخل بين الأجور وعوائد التملك ، فالأمر الواضح من جدول (٨ ــ م ــ ١١) هو اتجاه نصيب الأجراء إلى التناقص بانتظام من ١٩٧٥/٧٤ حتى ١٩٩٦/٩٥ (من ٤٠,٣% إلى ٢٦,٢%) . وبرغم تسجيل هذا النصيب لزيادة بسيطة فى ٢٠٠٠/٩٩ (إلى ٢٨,٢%) ، إلا أن نصيب الأجراء فى تلك السنة لم يزد على سبعة أعشار ما كانوا يحصلون عليه فى ١٩٧٥/٧٤ . لاحظ أن نصيب الأجراء فى الدخل كان قد وصل إلى ما يقرب من٥٠% فى الفترة ١٩٦٦ــ ١٩٧٤ . أى أن حصة الأجراء فى الدخل فى ٢٠٠٠/٩٩ قد هبطت إلى أقل من ٦٠% مما كانت عليه فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات . وفى المقابل ازدادت حصة عوائد التملك فى ن.م.أ من حوالى ٤٠% فى ١٩٧٥/٧٤ إلى حوالى ٧٤% فى ١٩٩٦/٩٥ . وبرغم انخفاضها قليلاً إلى ٧٢% تقريباً فى ٢٠٠٠/٩٩ ، فإن هذه الحصة تمثل ١,٨ ضعف ما كانت عليه فى ١٩٧٥/٧٤ . وطبقاً لمعادلة الاتجاه العام التى تشير إلى انخفاض نصيب الأجور سنوياً بمعدل ٠,٦٢ نقطة مئوية فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠/٩٩ ، يقدر أن الأجور لم تعد تمثل أكثر من ٢١% من ن.م.أ. فى ٢٠٠٥/٠٤ .

خلاصة القول إذن هى أن تحليل مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل يُظهر أن بعض هذه المؤشرات قد سجل تدهوراً ملموساً ، بينما أظهر البعض الآخر أن الوضع فى نهاية القرن العشرين لم يشهد تحسناً يذكر بالمقارنة بالوضع منذ ٢٥ عاماً مضت ، حتى إذا كان قد شهد بعض التحسن فى فترات جزئية من هذه الفترة الأطول . وإذا وضعنا هذه المؤشرات جنباً إلى جنب مع المعلومات المتاحة عن تزايد رقعة المناطق العشوائية

وتزايد عدد سكانها ، وازدياد التهميش ، ومع المشاهدات المباشرة بشأن التباينات فى سلوك الطبقات المختلفة والفوارق بينها فى أنماط الحياة ، فربما تكون النتيجة الأقرب إلى الواقع هى ازدياد الفقر وازدياد اللامساواة خلال فترة التحليل .

المجال الخامس : التضخم:

كانت معدلات التضخم متواضعة حتى عام ١٩٧٣ . ولكنها أخذت فى الارتفاع إلى مستوى ١١% - ١٤% فى الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ . ثم واصلت ارتفاعها حتى بلغت ٢٨,٥% فى ١٩٨٩ . واستمرت معدلات التضخم عند مستواها المرتفع حتى ١٩٩٥ نتيجة لإجراءات تخفيض الدعم ورفع أسعار الطاقة وعدد كبير من السلع والخدمات الأخرى فى إطار برنامج التثبيت والتكيف . ولكن مع ضعف الطلب الكلى وتحرير التجارة وإتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية والانخفاض الشديد فى نسبة العجز فى الموازنة العامة إلى ن.م.أ فى التسعينات ، تراجع معدل التضخم إلى ٧,٢% فى ١٩٩٦ ، ثم إلى ٢,٣% فى ٢٠٠١[1] . وبالرغم من صحة تعبير المعدلات المذكورة للتضخم عن الاتجاه العام لحركة الأسعار ، إلا أن هذه المعدلات ذاتها قد لا تعبر بدقة عن درجة ارتفاع الأسعار فى أى سنة بذاتها . فثمة أسباب فنية لا يتسع المجال للخوض فيها الآن تجعل التقدير الرسمى لمعدل التضخم أقل من الواقع .

عموماً ، عادت معدلات التضخم للارتفاع الشديد ، وبخاصة منذ تعويم سعر الصرف آخر يناير ٢٠٠٣ . وطبقاً لأحدث تقدير لمعدل التضخم نشره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والذى استند إلى تحديث سنة الأساس وسلة السلع الداخلة فى حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ، ارتفع المستوى العام للأسعار بمعدل ١٣,٤% على مستوى الجمهورية ، وبمعدل ١٢% على مستوى الحضر ، وبمعدل ١٥,٩% على مستوى الريف ، وذلك فى يوليو ٢٠٠٤ بالقياس إلى يوليو

(١) تطورات الأسعار فى هذه الفقرة من : وحدة معلومات الايكونوميست ، مرجع سابق . للمزيد حول اتجاهات التضخم راجع القسم (٦ ــ ١) .

٢٠٠٣[١] . ومن المعروف أن الرقم القياسى لأسعار الجملة قد سجل زيادات أكبر وصلت إلى ١٨% فى يونيو ٢٠٠٣ بالقياس إلى يونيو ٢٠٠٢ ، وإلى ٢١,٧% فى يناير ٢٠٠٤ و٢١,٤ % فى أبريل ٢٠٠٤ بالقياس إلى الشهر المناظر فى ٢٠٠٣[٢] .

ومن أهم أسباب التضخم ، وتصاعد معدلاته ، العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة . وكما اتضح لنا فى الفصل السادس كان هذا العجز من السمات الثابتة للاقتصاد المصرى فى الثلاثين عاماً الماضية وذلك باستثناء النصف الأول من التسعينات . فبعدما كانت نسبة العجز الكلى للموازنة إلى ن.م.أ . تزيد على ٢٠% فى معظم سنوات الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٩١ ، انخفضت هذه النسبة إلى ٢% ــ ٣% فى الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ . ولم يلبث العجز أن اتجه إلى التزايد السريع فى الوقت الذى كان نمو ن.م.أ . فيه بطيئاً ، مما رفع نسبة العجز الكلى للموازنة إلى ن.م.أ . إلى ٧,٨% فى ١٩٩٩/٩٨ وإلى ١٢,٥% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . كما زادت نسبة العجز الصافى للموازنة إلى ن.م.أ. من٣,٤% فى ١٩٩٩/٩٨ إلى ٨,٩% فى٢٠٠٣/٢٠٠٢ . وفى هذا ما يشير إلى تزايد الضغوط التضخمية[٣] . وبالنظر إلى ما اتخذته الحكومة الحالية مؤخراً من سياسات وإجراءات لتخفيض الرسوم الجمركية ، وكذلك تخفيض الضرائب على الكماليات مثل رسم تنمية موارد الدولة المفروض على الحفلات الترفيهية بالفنادق والمنتجعات السياحية ، وذلك فضلاً عما تعتزم الحكومة

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يوليو ٢٠٠٤ ، الجهاز ، القاهرة أغسطس ٢٠٠٤ .

(٢) وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، فبراير ٢٠٠٥ (www.moft.gov.eg) ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية (www.cbe.org.eg) .

(٣) بيانات عجز الموازنة عن السنوات قبل ١٩٩٩/٩٨ من : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، والنشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة ، وللفترة من ١٩٩٩/٩٨ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ من لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، تقرير عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٥ .

إدخاله من تعديلات على قانون الضرائب على الدخل يتوقع ارتفاع عجز الموازنة بشكل مطلق وكذلك كنسبة إلى ن.م.أ . ومن ثم يتوقع استمرار معدلات التضخم فى التصاعد .

ومن المعروف أن التضخم يؤدى إلى تآكل القدرة الشرائية للنقود ، وأن أثره على ذوى الدخول الثابتة ومحدودى الدخل والفقراء أشد كثيراً من أثره على ذوى الدخول المتغيرة والأغنياء بوجه عام . ولذا عادة ما يوصف التضخم بأنه أداة خبيثة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء . ولا شك أن التضخم قد أسهم فى تدهور توزيع الدخل أو عدم تحسنه على ما رأينا سابقاً .

ويعتبر التضخم بوجه عام ، والتقلبات الشديدة فى المستوى العام للأسعار بوجه خاص ، من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادى . ومن المتعارف عليه أن غياب الاستقرار الاقتصادى يعتبر من العناصر السلبية فى بيئة التنمية . وباستثناء سنوات قليلة خلال الثلاثين عاماً الماضية ، أسهم التضخم على نحو ملموس فى اضطراب بيئة التنمية فى مصر وضعف معدلات النمو الاقتصادى .

المجال السادس : تضخم الدين العام والعجز عن السيطرة عليه:

لقد اصطحب النمو الاقتصادى فى العقود الثلاثة الماضية ـــ على تواضعه ـــ بزيادة كبيرة فى حجم الدين العام ، وفى أعباء خدمته . وكما تبين لنا فى الفصل السادس ، ازداد الدين العام المحلى من ١١ مليار جنيه فى ١٩٨١/٨٠ إلى ٧٧ مليار جنيه فى ١٩٩٠/٨٩ ، ثم إلى ٥١١ مليار جنيه فى ٢٠٠٥/٠٤ . أى أن الدين العام المحلى قد تضاعف ٤٦ مرة خلال ٢٤ عاماً . وعلى ذلك فقد ازدادت نسبة الدين العام المحلى إلى ن.م.أ . من ٦٤,٥% فى آخر يونيو ١٩٨١ إلى ٩٥,٢% فى آخر يونيو ٢٠٠٥ . كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدين من ٢٦٢ جنيها فى آخر يونيو ١٩٨١ إلى ٧٢٩٧ جنيها فى آخر يونيو٢٠٠٤ ، أى أنه أصبح ٢٨ مثل مستواه فى ١٩٨١ .

وبعد ما كان يستقطع من ن.م.أ نحو ٣% لخدمة هذا الدين في ١٩٨١/٨٠ ، أصبحت هذه النسبة ٨ % في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . كما زادت أعباء خدمة الدين المحلي في الموازنة العامة للدولة إلى إجمالي الإنفاق العام من حوالي ٥% في ١٩٨١/٨٠ إلى ٢٨% في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وبعدما كانت خدمة هذا الدين لا تزيد إلا قليلاً على نصف قيمة مخصص الأجور في الموازنة في أوائل الثمانينات ، فإنها اقتربت كثيراً من إجمالي هذا المخصص حتى أصبحت تمثل ٩٩,٥% منه في ٢٠٠٤/٠٣، ثم زادت عليه في ٢٠٠٥/٠٤ حيث أصبحت النسبة ١٠٦,٤%[1] .

وفيما يتعلق بالدين الخارجي ، فقد ازدادت قيمته من ٤,٨ مليار دولار في ١٩٧٥ إلى حوالي ٤٠ مليار دولار في ١٩٨٦/٨٥ . وانخفضت قيمة هذا الدين في ١٩٩٣/٩٢ إلى ٣٠,٥ مليار دولار ، وذلك عقب إعادة جدولة الديون في سياق تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف ، ومكافأة للدولة المصرية على وقوفها إلى جانب قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت ، واشتراكها بقوات عسكرية مصرية في هذه الحرب . وبعد ما بلغ الدين الخارجي ٢٦,٦ مليار دولار في آخر يونيو ٢٠٠١ ، فإنه أخذ في الارتفاع حتى بلغ ٢٨,٩ مليار دولار في آخر يونيو ٢٠٠٥ .

وبذلك عادت نسبة الدين الخارجي إلى ن.م.أ . إلى الارتفاع إلى ٣٨ % في يونيو ٢٠٠٥ ؛ وهي نسبة ليست بعيدة كثيراً عما كانت عليه في سنة ١٩٧٥ (٤٢,٣%) . ومن جهة أخرى ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي من ١٣٣ دولارا في ١٩٧٥ إلى ٨٣٦ دولاراً في ١٩٨٦/٨٥ . وبعد انخفاضه إلى ٤٠٠ دولار في نهاية ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، فإنه عاد إلى التزايد حتى بلغ ٤٢٣ دولاراً في نهاية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ثم انخفض إلى ٤٠٣ دولار في نهاية ٢٠٠٥/٠٤[2] .

---

(١) للمزيد راجع الفصل السادس ، وبخاصة الجدول (٦ ــ م ــ ١٣) بالملحق.

(٢) للمزيد راجع الفصل السادس ، وبخاصة جدول (٦ ــ م ــ ١٤) في الملحق .

وبالنظر إلى تطور إجمالى الدين العام (أى بشقيه المحلى والأجنبى معاً) يلاحظ أن نسبة هذا الإجمالى إلى ن.م.أ قد زادت من ١٥٩% فى آخر يونيو ١٩٨١ إلى ٢١٤ % فى آخر يونيو ١٩٨٦ . وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلى ١٣٧% فى آخر يونيو ١٩٩٣ ، ثم إلى ١١٠% فى آخر يونيو ٢٠٠١ ، إلا أنها عادت إلى الارتفاع فى آخر يونيو ٢٠٠٤ إلى ١٣٥% .

وقصارى القول هو أن النمو الاقتصادى المحدود الذى تحقق فى العقود الثلاثة الماضية قد ارتبط بعبء مديونية داخلية وخارجية ثقيل ، وأن التحسن الذى طرأ على حالة المديونية فى بعض سنوات التسعينات ، كان تحسناً وقتياً ، ولم تلبث المديونية أن اتجهت إلى التزايد مرة أخرى .

المجال السابع : سعر صرف الجنيه المصرى:

شهد سعر صرف الجنيه المصرى تدهوراً متواصلاً خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى نوفمبر ٢٠٠٤ . وكما يظهر من جدول (٤) ، فإن قيمة الجنيه قد انخفضت من ٢,٥٦ دولاراً فى ١٩٧٤ إلى ١,٤٣ دولاراً فى ١٩٨٢ ، ثم إلى ١٦ سنتاً فى نوفمبر ٢٠٠٤ . أى أن قيمة الجنيه فى نوفمبر ٢٠٠٤ أصبحت أقل بنسبة ٨٩% من قيمتها فى ١٩٨٢ ، وأقل بنسبة ٩٤% من قيمتها فى ١٩٧٤. وحتى بعد ارتفاع سعر الصرف قليلاً فى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ فإن هذا لم يغير من حقيقة أن الجنيه قد فقد نسبة عظمى من قيمته مقابل الدولار . فسعر الصرف فى مارس ٢٠٠٦ كان لا يزيد على ٧% من مستواه فى أوائل السبعينات ، ولا يزيد على ٥٤% من مستواه فى ١٩٩١ فى أعقاب تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى .

ويعكس الانخفاض المتواصل فى سعر الصرف الخلل الهيكلي العميق فى الاقتصاد المصرى ، والضعف الشديد فى قاعدته الإنتاجية ، بما يجعله اقتصاداً شديد الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات المستهلكين والقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وبما يؤدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الداخل والخارج ، ومن ثم تواضع معدلات التصدير . ومما يؤسف له أنه بدلاً من أن تتجه الحكومة المصرية بجدية

إلى إصلاح الخلل الهيكلى فى الاقتصاد المصرى وضعف قدراته الإنتاجية والتصديرية ، فإنها سعت إلى زيادة الصادرات عن طريق البوابة الإسرائيلية ، مثلما حدث فى اتفاق "الكويز" الذى وقعته الحكومة المصرية مع إسرائيل والولايات المتحدة فى ديسمبر ٢٠٠٤ [١] .

جدول (٤): تطور سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى

الفترة / السنة / الشهر	٧٤- ١٩٧٨	٧٩- ١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نوفمبر ٢٠٠٤	ديسمبر ٢٠٠٤	مارس ٢٠٠٦
دولار: حبه(بالقروش)	٣٩	٧٠	١٥٥	٣١٤	٣٣٥	٤٥٠	٦٠٧	٦٢٤	٦١٥	٥٧٥
حبه : دولار(بالدولار $ أو الست ¢)	٢,٥٦ $	١,٤٢ $	٦٤,٥¢	٣١,٨¢	٢٩,٨¢	٢,٢٢¢	١٦,٥¢	١٦,٠¢	١٦,٣¢	١٧,٣¢

المصادر: البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .

ولا يغير من حقيقة الأداء السيئ لسعر الصرف ، وللاقتصاد المصرى عموماً ، خلال الثلاثين عاماً الماضية ، ما حدث ابتداء من ديسمبر ٢٠٠٤ من ارتفاع طفيف فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار (حيث زادت قيمة الجنيه ١,٣ سنتاً بين نوفمبر ٢٠٠٤ ومارس ٢٠٠٦) ، أو ارتفاع فى قيمة التعاملات فى بورصة الأوراق المالية ، لاسيما تعاملات الأجانب . فهذه التغيرات ليست سوى تقلبات طارئة فى بعض مصادر النقد الأجنبى لأسباب خارجية فى المقام الأول (مثل ارتفاع السعر العالمى للبترول أو التحول فى تدفقات السياح لصالح مصر ، ابتعاداً عن مناطق أخرى أكثر اضطرابا فى العالم ، خاصة بعد الكوارث التى سببها طوفان " تسونامى " فى آسيا) . كما أن البعض منها قد يعود إلى المضاربة وتحرك الأموال الساخنة فيما بين بورصات الدول المختلفة .

(١) الكويز QIZ هى ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones والتى ابتكرت كباب خلفى للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل ، حيث تصبح الصادرات من الأردن أو مصر ، مؤهلة لدخول السوق الأمريكية بلا قيود جمركية أو غير جمركية طالما كانت السلع المصدرة تتضمن مكوناً إسرائيليا بنسبة معينة .

بعبارة أخرى ، فإن التحسن الذى طرأ على سعر الصرف مؤخراً هو مجرد تحسن طارئ . ومن ثم فهو لا يعنى الكثير إذا كانت أسس الاقتصاد الحقيقى أو العينى لم تشهد تحسناً ملموساً ، أو إذا كانت قد شهدت تدهوراً كما يستفاد من تراجع ترتيب مصر على مؤشرات التنافسية التى يصدرها المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس . فقد تراجعت مصر بين سنتى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ من المرتبة ٥٨ إلى المرتبة ٦٢ حسب مؤشر تنافسية النمو ، ومن المرتبة ٥٨ إلى المرتبة ٦٦ حسب مؤشر تنافسية الأعمال[١] .

المجال الثامن : مستوى الخدمات العامة:

بالرغم من التزايد المستمر فى الإنفاق العام على التعليم حتى بلغ ٢٥,١ مليار جنيه بنسبة ١٦,٩% من إجمالى الإنفاق العام فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . وبالرغم من التوسع الكمى فى الخدمات التعليمية ، إلا أن الزيادة فى الكم لم تنزل دون مستوى الوفاء بالاحتياجات . كما أنه لم يرافق هذه الزيادة الكمية تحسن فى جودة التعليم . بل إن نوعية التعليم تشهد تدهوراً مستمراً منذ سنوات طويلة . وضج الناس بالشكوى من غياب الدور التعليمى للمدرسة ، ناهيك عن دورها التربوى . ومن هنا تفاقم مشكلة الدروس الخصوصية ــ ليس فقط فى التعليم قبل الجامعى ، بل وكذلك فى

---

(١) أشرت إلى هذين المؤشرين للتنافسية ، وذلك بالرغم من تحفظى على منهج المنتدى الاقتصادى العالمى فى قياسهما ، وذلك لحرص الحكومة المصرية على المشاركة فى مؤتمرات هذا المنتدى ، ولتبنى المجلس المصرى للتنافسية لمنهج المنتدى العالمى فى قياس تنافسية مصر . راجع : المنتدى الاقتصادى العالمى ، تقرير التنافسية العالمى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (www.weforum.org) ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ضمان الاستثمار ، العدد الرابع ، ٢٠٠٤ . وأنظر فى نقد منهجية المنتدى فى قياس التنافسية : إبراهيم العيسوى ، "التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة ــ قضايا المفاهيم والمؤشرات والتشابكات" ، **مصر المعاصرة** ، العدد ٤٧٥/٤٧٦ ، يوليو / أكتوبر ٢٠٠٤ .

(٢) الإنفاق العام على التعليم ، وعلى الصحة فى الفقرة التالية ، مأخوذ من مجلس الشعب ، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية ، والهيئة القومية للإنتاج الحربى ، والخزانة العامة عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، مجلس الشعب ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٤ . للمزيد حول الإنفاق العام على التعليم وتطوره منذ ١٩٧٤ ، راجع الفصل السادس .

التعليم الجامعي . وقد تراوحت التقديرات الاجتهادية لما ينفق على هذا النوع من التعليم الموازى بين ١٢ و١٦ مليار جنيه ، أى ما يصل إلى ٦٤% مما تنفقه الحكومة على التعليم . ومن هنا أيضاً ، النمو الكبير فى المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة ، وتزايد الاقبال عليها من جانب الطبقات الميسورة . لقد تحولت المدارس والجامعات إلى ما يشبه النوادى الاجتماعية التى تتيح فرص التقاء الشباب بعضهم ببعض من جهة ، وإلى ما يشبه مكاتب الشهر العقارى حيث يتركز الاهتمام على جانب "التوثيق" ، أى على إصدار شهادات النجاح والتخرج دون مسئولية عن مضمونها التعليمى، من جهة أخرى .

وقل مثل ذلك عن الخدمات الصحية . فقد تزايد الإنفاق العام عليها حتى بلغ ٥,٨ مليار جنيه بنسبة ٣,٩% من إجمالى الإنفاق العام فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . والتوسع غالباً ما ينصب على الكم ، الذى يقصر عن إشباع الحاجات العلاجية للسكان ، ولا يرافقه تحسن فى الكيف . والأرجح أن نوعية الخدمات الصحية العامة فى تراجع . وتشير الدراسات الأمريكية المتعددة التى فحصت النظام الصحى المصرى فى منتصف التسعينات من القرن العشرين إلى عدد من الظواهر الخطيرة فى شأن كم وكيف الرعاية الصحية المتاحة للمصريين ، نذكر منها[1] :

(أ) بلغت نسبة ما ينفقه المصريون من مالهم الخاص على الرعاية الصحية فى منتصف التسعينات ٥٥% من إجمالى نفقات الرعاية الصحية . وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣,٥% فى سنة ٢٠٠٢ ، كما سبق ذكره فى الفصل الثامن .

(ب) يلجأ ٦٠% من المرضى الفقراء للعيادات الخاصة ، يأساً من العلاج فى المستشفيات العامة التى يتدنى فيها أداء الرعاية الصحية وتعانى نقصاً صارخاً فى المستلزمات الطبية والأدوية .

---

(١) وردت هذه المعلومات فى : عبد المنعم عبيد ، نحو هيكلة اجتماعية اقتصادية شاملة لقطاع الرعاية الصحية فى مصر ، منتدى السياسات العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ورقة رقم ١٨ ، أغسطس ٢٠٠٤ ، ص ١٥ ، وذلك نقلاً عن عدد من الدراسات الأمريكية . وللمزيد عن أوضاع الرعاية الصحية والتأمين الصحى ، راجع الفصل الثامن ، القسم (٨ ــ ٣) .

(ج) ينفق الفقراء ١٢% من دخولهم على رعاية صحتهم ، غالباً بأساليب عشوائية ، بينما لم يزد إنفاق الأغنياء على ٢% من دخلهم .

(د) لا يسعى ٣٧% ممن يعانون مشكلات صحية للعلاج ، يأساً أو جهلاً ، ولا يلجأ الفقراء لعلاج أنفسهم إلا عندما يصبح مرضهم حالة طارئة فقط .

(هـ) شهدت غرف الطوارئ موت ٥٠% من المرضى الذين يدخلون المستشفيات كحالات طارئة تتطلب الرعاية العاجلة ، وذلك نتيجة لسوء الممارسات الطبية .

لقد أصبحت "إمكانية" الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهن بتوافر قدرة مالية كبيرة لدى المواطن . وحتى عندما تتوافر القدرة المالية الكبيرة ، فليس ثمة ضمان للحصول على الخدمة التعليمية أو الصحية المتناسبة مع الإنفاق الكبير عليها . فالدروس الخصوصية ليست أمراً نادراً بين طلاب المدارس الخاصة ومدارس اللغات والجامعات الخاصة ذات المصروفات المرتفعة . كما أن الشكوى من عدم تناسب الخدمة المقدمة مع التكلفة الباهظة التي تتقاضاها المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة أصبحت متكررة على نحو يسترعى الانتباه .

وقد بلغ سوء الحال حداً خطيراً بالنسبة إلى خدمات أساسية أخرى كالأمن والقضاء والمرور وغيرها من الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية ، لاسيما أجهزة الإدارة المحلية . فالمواطن يعانى عنتاً وإرهاقاً شديداً فى الحصول على مثل هذه الخدمات ، وعادة ما يتطلب الأمر دفع الرشاوى والإتاوات لإنجاز الأعمال . وعجز الحكومة عن إدارة مرافق الحياة اليومية هو عجز فاضح ، ويتجلى أكثر ما يتجلى فى العجز عن تنفيذ القوانين . فالشارع المصرى فى حالة فوضى لغياب التطبيق الحاسم لقانون المرور ، فضلاً عن اختفاء الإشارات المرورية ، وإحلال المجندين ورجال الشرطة محل هذه الإشارات . ومخالفات المبانى أصبحت على درجة من الشيوع يُظن معها أنها أصبحت قاعدة عامة ، وليست خروجاً على قانون عام . ومع عدم توافر خدمات الأمن التي كان من المعتاد توافرها من جانب الشرطة ، ومع تغليب الأمن السياسى

وأمن القيادات على أمن المواطنين ، لجأ الناس إلى الحراسات الخاصة وشركات الأمن . وما كان من قبيل الخدمات العامة التقليدية كتأمين الشوارع والمنازل والممتلكات خضع للخصخصة ، وأصبح غير متاح إلا لمن يملك القوة الشرائية اللازمة . وبالرغم من طول فترات التقاضى ، وما يتكبده صاحب الحق من مصروفات كبيرة للدفاع عن حقه ، فإن أحكام المحاكم لا تجد طريقها إلى التنفيذ ، حتى عندما تكون أحكاماً نهائية صادرة من أعلى مستوى من مستويات التقاضى . بل وحتى عندما تكون الأحكام صادرة بحق الحكومة ذاتها ، فإنها تتهرب من التنفيذ أو تماطل فيه على أحسن الافتراضات . و لم يسلم مرفق القضاء من شبهة الفساد ، كما أنه لم يفلت تماماً من ضغوط السلطة التنفيذية و لم يعد بمنأى عن التأثير السياسى فى بعض القضايا .

إن تردى أوضاع الخدمات العامة لا يحرم المواطن من الوفاء باحتياجاته الأساسية فحسب ، بل أنه يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية من جانبين على الأقل . أولهما : ضعف الهمة وتواضع الإنتاجية وتراجع قيم العمل المنتج والكسب الشريف لصالح العمل الطفيلى والكسب غير المشروع . وثانيهما : تنفير نسبة غير قليلة من رجال الأعمال الجادين سواء أكانوا من المصريين أم من الأجانب ، وعزوفهم عن الاستثمار فى مصر .

المجال التاسع : التبعية:

يرتبط التخلف بالتبعية ارتباطاً وثيقاً . فالتبعية هى جوهر التخلف . وغياب التقدم يعنى استمرار التخلف واستمرار التبعية بالتالى . وتبعية دولة ما فى المجال الاقتصادى تعنى احتلال هذه الدولة وضعاً متدنياً فى نظام تقسيم العمل الدولى . ومع ضعف وتيرة التصنيع أو غياب جهد حقيقى للنهوض بالصناعة وتعميق التصنيع ، ومع غياب قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، لابد وأن تستمر الدولة عند وضعها المتدنى فى نظام تقسيم العمل الدولى . وهذا ما ينطبق على الحالة المصرية . فكما سبقت الإشارة عند الحديث عن المجال الثانى (التصنيع) ، تراجع نصيب الصناعة فى ن.م.أ فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. وبرغم عودة هذا النصيب للتزايد قليلاً فى

السنوات التالية ، إلا أن مستواه فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ لم يزد على ما كان عليه فى ١٩٦٨/٦٧ ، أى منذ ٣٦ عاماً . وكما سبقت الإشارة أيضاً ، فإن حركة التصنيع فى ظل سياسات الانفتاح والتثبيت والتكيف قد تراجعت إلى وضع يُوصف بأنه تفكيك أو إهدار للتصنيع . وإذا كانت التبعية نقيض الاعتماد على الذات ، وخاصة الاعتماد على المدخرات المحلية ، فكما أوضحنا عند تناول المجال الأول (النمو الاقتصادى) ، أصبحت معدلات الادخار المحلى ضعيفة للغاية ، والمقارنة بينها وبين المعدلات التى تحققت ـــ ولم تزل تتحقق ـــ فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع تبعث على الاكتئاب ، ولا نقول التشاؤم . ذلك أن ما فعلته هذه الدول ليس من المعجزات ، وبوسع مصر أن تحقق مثله إذا صحت العزائم ، وإذا ما أخذت بالأسباب والوسائل اللازمة .

وفيما يتعلق بالمؤشرات العلمية والتكنولوجية ، فإن الأمر الواضح هو أن الشوط لم يزل طويلاً أمام مصر حتى تظهر فيها قاعدة وطنية قوية للعلم والتكنولوجيا . فلم تزل التبعية العلمية والتكنولوجية عميقة . ذلك أن الإنتاج العلمى والتكنولوجى الوطنى جد متواضع . والاعتماد على استيراد التكنولوجيا من الخارج هو القاعدة . والأمثلة على ذلك كثيرة ، حسبنا أن نذكر منها مثالين[1] :

(أ) قدرت نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى ن.م.أ فى مصر بحوالى ٠,٢% فى سنة ٢٠٠٠ ، مقابل ١% فى الصين (سنة ٢٠٠٠) ، و١,٢% فى الهند (سنة ١٩٩٦) ، و٢,٧% فى كوريا الجنوبية (سنة ١٩٩٧) .

(ب) بلغت نسبة صادرات مصر من المنتجات رفيعة التكنولوجيا إلى إجمالى الصادرات من المصنوعات فى سنة ٢٠٠١ أقل من ١% (تحديداً ٠,٨%) ، مقابل ٦% فى الهند و٢٠% فى الصين ، و٢٩% فى كوريا الجنوبية .

وقد يشار إلى أن عدداً من المؤشرات الاقتصادية المعتاد الاستناد إليها عند الحديث عن التبعية والاستقلال / الاعتماد على الذات ، أو عند الحكم على مدى

(١) مصدر هذه المعلومات : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق .

اندماج اقتصاد ما فى الاقتصاد العالمى ، قد اتجه إلى الانخفاض ، وأن ذلك معناه نقصان التبعية وتزايد الاعتماد على الذات . ولكن هذا التأويل غير صحيح . فمن هذه المؤشرات مثلا المؤشرات الأربعة التالية[1] :

(أ) نسبة التجارة إلى الناتج . فبعد تزايد نسبة التجارة (مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات) إلى ن.م.أ. من ٦١,٥% فى ١٩٧٥ إلى ٧٣,٤% فى ١٩٨٠، هبطت هذه النسبة إلى ما يزيد قليلاً على ٥٠% فى الفترة ١٩٨٥ — ١٩٩٥ ، ثم واصلت هبوطها إلى ٤٠% فى ٢٠٠١ . ولكن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع إلى ٦٢% فى ٢٠٠٣ ، ووصلت إلى ٦٩% فى ٢٠٠٤[2] .

والحق أن تناقص نسبة التجارة إلى ن.م.أ فى الخمسة عشر سنة الأخيرة من القرن العشرين لا يعنى بالضرورة زيادة درجة الاعتماد على الذات . وإنما يعنى القبول بدرجة ضعيفة من النمو الاقتصادى . بعبارة أخرى فإن انكماش الصادرات والواردات كان مجرد رد فعل للانكماش الحاصل فى الاقتصاد . وعلى كل حال فقد عادت نسبة التجارة فى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ إلى مستوى قريب مما كانت عليه فى النصف الثانى من السبعينات .

(ب) نسبة المعونات إلى الناتج والتراكم . لقد تناقصت نسبة المعونات الأجنبية إلى ن.م.أ من حوالى ٢٠% فى ١٩٧٥ إلى ٥,٦% فى ١٩٨٥ ، ثم إلى ٣,٣% فى ١٩٩٥ ، وواصلت تناقصها إلى ١,٣% فى ٢٠٠١ . كما تناقصت نسبة المعونات الأجنبية إلى التراكم الرأسمالى الإجمالى من حوالى ٥٨% فى ١٩٧٥ إلى ١٩% فى ١٩٨٥ و١٩٩٥ ، ثم واصلت النسبة هبوطها حتى بلغت ٨,٢% فى ٢٠٠١ . ولكن

(١) مصدر المعلومات فى النقاط (أ) — (جـ) البنك الدولى ، المرجع السابق مباشرة ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

(٢) يشير البنك المركزى فى النشرة الإحصائية الشهرية ، اكتوبر ٢٠٠٤ ، إلى تعديل قيم الصادرات والواردات ابتداءً من ٢٠٠٤ (أى السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤) بحيث تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة . وهذا ما يفسر جزئياً ارتفاع نسبة التجارة إلى ن .م.أ فى سنة واحدة بسبع نقاط مئوية .

هذا التناقص فى دور المعونات الأجنبية لا يعكس عزوفاً من جانب الحكومات المصرية على امتداد الثلاثين عاماً الماضية عن تلقى المعونات . وإنما هو يعكس الاتجاه العام الدولى لتناقص المعونات الأجنبية ، والاتجاه إلى التركيز على التجارة بدلاً من المعونات[1] . كما أنه لم يكن مصحوباً كما بينا بارتفاع يذكر فى معدل الادخار المحلى ، بل أن هذا المعدل قد اتجه للتناقص . وهنا كان البديل للمعونات الرضى بمعدل متواضع للنمو .

(جـ) الدين الأجنبى . لقد تناقص الدين الأجنبى فى التسعينات وحتى ٢٠٠١ ، بعد اتجاه عام للتزايد فى السبعينات والثمانينات ، على ما سبق بيانه عند التعرض للمجال السادس . وهنا نلاحظ مرة أخرى أن اتجاه المديونية الخارجية للانخفاض لم يكن محصلة جهد وطنى لسداد الديون ولازدياد الاعتماد على الذات ، وإنما كان العامل الأساسى فيه سياسى ، وهو قبول برنامج التثبيت والتكيف الذى يدعمه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وهيئة المعونة الأمريكية فى ١٩٩١ ، ومكافأة مصر على المشاركة فى التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة ليتولى حرب تحرير الكويت فى السنة ذاتها . وكما سبق ذكره فقد عاد الدين الأجنبى إلى التزايد مؤخراً من ٢٦,٦ مليار دولار فى ٢٠٠١ إلى ٢٨,٩ مليار دولار فى ٢٠٠٤ .

(د) الاكتفاء الذاتى . ولما كان الحفاظ على درجة معقولة من الأمن الغذائى للمواطنين أحد المقومات الرئيسية للاعتماد على الذات وتأمين الاستقلال الوطنى ، نشير هنا إلى القمح باعتباره سلعة رئيسية فى سلة الغذاء المصرية . فقد هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٥٦% فى ١٩٧٠ إلى ٣٦% فى ١٩٧٥ ، ثم إلى ٢٨% فى ١٩٨٠ ، ثم إلى ٢٠% فى ١٩٨٥ . وإذا كانت هذه النسبة قد اتجهت إلى التزايد بعد ذلك حتى بلغت ٥٨,٦% فى ٢٠٠١ ، فهذا شئ جيد بالطبع ، وإن كان معناه العودة إلى مستوى الاكتفاء الذاتى فى القمح الذى كان سائداً فى مطلع السبعينات .

(١) تطبيقاً لشعار : Trade, Not Aid .

ومع ذلك فإن استيراد القمح بنسبة ٤١,٤% من الاستهلاك لا يمكن أن يؤول على أنه يعنى اختفاء التبعية الغذائية[١] .

ومن مظاهر الاعتماد على الخارج ، تعرض الاقتصاد الوطنى للصدمات الخارجية بقوة . فالاعتماد على الموارد الخارجية والريعية ، لاسيما من السياحة وقناة السويس وتصدير البترول وتحويلات العاملين فى الخارج والمعونات والاستثمارات الأجنبية يعنى الاعتماد على موارد شديدة التذبذب وذات حساسية عالية للتقلبات فى الأوضاع العالمية . وتبلغ التقلبات أقصاها فى حالة إيرادات السياحة والاستثمار الأجنبى المباشر وعائدات قناة السويس ، يليها حصيلة تصدير البترول والمعونات ، ثم تحويلات المصريين العاملين فى الخارج[٢] .

وهكذا فإن مصر لم تزل تعانى أمراض التبعية الاقتصادية والتبعية الغذائية والتبعية العلمية والتكنولوجية والثقافية . وزد على ذلك التبعية السياسية التى لم تعد معالمها خافية على أحد . فالتبعية تعنى فى نهاية المطاف تعطيل الإرادة الوطنية وتغليب إرادة الأطراف الخارجية ، ومن ثم العجز عن اتخاذ قرارات تخدم المصالح المصرية والقومية . وهذا الأمر واضح فى الاستسلام لمشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة التى نعيش فيها ، وإعادة تحديد أدوارها من خلال مشاريع مختلفة كالشراكة الأوروبية والشرق أوسطية ومناطق التجارة الحرة ، وأخيراً " الكويز " . كما أن الخضوع للرغبات الأمريكية كان واضحاً فى حرب تحرير الكويت التى شاركت فيها مصر ، فضلاً عن توفيرها تسهيلات مختلفة على أراضيها وفى أجوائها للقوات الأمريكية . كما كان واضحاً فى حالة الشلل التى أصابت مصر ـــ وسائر الدول العربية بالطبع ـــ فى مواجهة غطرسة

(١) حسبت هذه النسب من مصادر متعددة ، منها : إبراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى .. ، مرجع سابق ، وقاعدة معلومات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (www.fao.org) .

(٢) بحساب معاملات الاختلاف (الانحراف المعيارى / الوسط الحسابى) كمؤشر لمدى التقلبات فى قيم مصادر النقد الأجنبى للفترة ١٩٧٤ ـــ ٢٠٠٤ ، لوحظ الترتيب التالى : السياحة (٠,٨٢) ، الاستثمار الأجنبى المباشر (٠,٧٢) ، قناة السويس (٠,٦٢) ، البترول (٠,٥٤) ، المعونات (٠,٥١) ، تحويلات العاملين (٠,٣٢) ، وذلك على ما سبق بيانه فى الفصل السابع .

القوة الأمريكية المتمثلة فى غزوها للعراق ، وفى المساندة الأمريكية المفضوحة لإسرائيل فى تصرفاتها العدوانية الشرسة والمتواصلة تجاه الشعب الفلسطينى ، وفى الحرب التى شنتها على لبنان فى صيف ٢٠٠٦ . وأخيراً ، فإن المعونات الأمريكية تستخدم كسلاح للضغط على مصر ، مما يجعل مصر تتحرج من اتخاذ مواقف قد تغضب أمريكا خشية إغلاق صنبور المعونة[١] .

من الواضح فى ضوء ما تقدم أن مصر لم تحرز تقدما يذكر على طريق تحرير اقتصادها من التبعية الأجنبية وتخليص إرادتها من الضغوط الخارجية فى سياق تطبيقها لنموذج التنمية الرأسمالية . فمازال طوق التبعية يحيط برقبة الاقتصاد والمجتمع المصرى ، ينتقص من الإرادة الوطنية ويصيب الكرامة الوطنية بجراح غائرة . ولهذا يظل التخلف قائماً ، وتبقى التنمية هدفاً مراوغاً على ما سبق بيانه فى الفصل الرابع .

(١) أنظر فى تفاصيل ذلك كله : إبراهيم العيسوى ، **قصة المعونة الأمريكية لمصر** ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٤ . أنظر أيضاً الإشارة إلى تقرير مكتب محاسبة الحكومة الأمريكى فى القسم (٩ــ٣ــ٤) من هذا الفصل .

obeikandl.com